

## مقدمة الدكتور محمد احمد صقر

### رئيس التحرير

قبل أكثر من عشرين عاماً في أحدى الجامعات العربية، أخذ استاذ مادة الفكر الاقتصادي وهو (مسلم) يحاضر في طلبة السنة الرابعة لقسم الاقتصاد، عن تطور الافكار الاقتصادية منذ القدم، في عهود الرومان ثم اليهودية، واليسوعية. وبين هم دور الكنيسة وخصوصاً دور الأب توماس اكويوني الشهير في العصور الوسطى، وافكاره حول السعر العادل ومحاربته للربا. وما ان انتهى الاستاذ من عرضه لما اسمه المفاهيم الاقتصادية في المسيحية، حتى اعلن لطلابه، والآن ننتقل الى دراسة افكار المدرسة الغربية التقليدية Classical Economics. وهنا وجه أحد الطلبة سؤالاً؟ ولكنك يا استاذ لم تتعرض إلى افكار الاقتصادية في الاسلام؟ رد الاستاذ بحده وعلى التو: «لا لا هذا الموضوع غير مهم». قال الطالب: «عجبًا يا استاذ، كيف يكون موضوع الفكر الاقتصادي في الاسلام غير مهم بينا دراسة الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة التي عفى عليها الزمن مهم؟، ثم كيف يقبل منا ان ننقب في المسيحية لنعثر على ايات بعيدة قد يكون لها صلة ولكن بعيدة، عن الاقتصاد، إذ المعروف عن المسيحية انها اغفلت الجانب المادي للانسان، ولم تتعرض لرسم ملامح نظام حياته الاقتصادي والاجتماعي. ليس في المسيحية مجتمع ولا دولة ولا اقتصاد، بينما الاسلام نظم شئون الحياة وانتشرت دعوته في ارجاء الدنيا واقام نظاماً عالمياً في دولة واحدة لها سماتها الحضاري المتميز ولها نسقها الحياني الخاص بما في ذلك تنظيمها الاقتصادي المتفرد، كيف يجوز ونحن في رحاب الجامعة ان نحمل كل هذا ونرور نقاش في غير الاسلام عن ظنون إقتصادية -لا يعني هذا ، اننا لا نريد ان نتعرف على ما في الديانات والمدنیات الأخرى من افكار إقتصادية ، ولكن من غير المقبول ان نعرف كل شيء عن غيرنا ولا نعرف شيئاً عن انفسنا».

صمت الاستاذ الحاضر ثم لمعت عيناه ونظر الى تلميذه والبشر يلو وجهه ثم قال «اصارحكم بأنني لا اعرف شيئاً عن الفكر الاقتصادي في الإسلام ، وانني متفق معك تماماً باننا نترجم افكار غيرنا ولا نقدم شيئاً من عندنا ، ان ما كتب احاضرك عنه موجود في كتاب بروفسور Alexandre Gray ، تاريخ المفاهيم الاقتصادية

وهو كاتب غربي ، وكتب عن تطور الفكر بما في ذلك تطوره في المسيحية ولم يتعرض للإسلام ». History of Economic Doctorines

هذه هي الحقيقة اعترف بها امامكم». فرد الطالب ، «نشكرك يا استاذ فإذا أذنت فانتا سترتب الامر مع استاذ في كلية جامعية أخرى لاستعراض الفكر الاقتصادي في الإسلام وعند المفكرين المسلمين ». وكانت محاضرة علمية قيمة ، طرب لها الطلبة ، وأشاد بها الاستاذ وادخلها ضمن امتحانات نهاية العام .

وقصة الاستاذ ذاك ليست فريدة من نوعها ، اذ هي قصة الغالبية من اساتذتنا وجامعتنا . فالمعضلة ليست مقصورة على علم الاقتصاد وحده بل هي معضلة معظم العلوم خصوصاً العلوم الاجتماعية والإنسانية منها . فتلك العلوم تلقن لنا كما جاءت بجذافيرها ، حق الأمثلة التي يستخدمها المدرس مستقاة كلية من بيئتها الخارجية ، ولا تقت الى واقعنا بصلة . ومن الناحية العملية ، فان المرء يشك كثيراً في مدى نفع تلك العلوم لواجهة المشكلات التي تتعرض لها الامة في شؤون حياتها ، فالمفاهيم التي تقوم عليها تلك العلوم والقيم التي تتبناها غالباً ما لا تتواءم مع قيمنا ومفاهيمنا . ومن ثم فان ادخال تلك العلوم في جامعتنا بالشكل القائم يمزق ولاشك البنية العقلية والنفسية للدارس والمدرس على حد سواء ، فيخرج جيل ممزق يتعلم علوماً لا يصلح للتطبيق في بيئتنا . وهذه هي الجدلية المستعصية التي تخلف ذهنية مؤسستنا التعليمية بل مؤسستنا الفاعلة في الميدان الاقتصادي ، وما لم تبذل محاولات جادة ومتکاملة لإعادة بناء نظام تعليمي واجتماعي واقتصادي جديد ، تشتق ادواته التحليلية من صلب المفاهيم الاسلامية ، فان الصراع قائم لا محالة بين الإطار العام ، وبين ما يعتمل في نفوس الأفراد ويفكرون فيه .

إن اعادة صياغة علم الاقتصاد ، وسائل العلوم الاجتماعية والانسانية ، ليست أمراً لازماً لمصلحة الأمة الاسلامية ، بل انه لازم وبنفس القدر لارجاع تلك العلوم للطريق السوي ، لخدم حقاً الاغراض النافعة للإنسان ، وتلك العلوم بما فيها علم الاقتصاد ، على الرغم من الترقى الذي احرز في أدواتها التحليلية ، إلا أنها اليوم أصبحت عبئاً يتبعه بالانسان ويشقى كاذهله ، وأفلست في ان تكون عوناً له يعين في حل مشاكله ويوفر له الطأينة والازدهار .

وجاء عقد المؤتمر العالمي الاول لل الاقتصاد الاسلامي تعبيراً تعبيراً صادقاً عن حالة عدم الرضى عن علم الاقتصاد الراهن ، وتعبيرأ ايضاً عن استنفار الطاقات العلمية لأساتذة الشريعة والاقتصاد في الجامعات الاسلامية بصورة تجاوب مع حالة عدم الرضا تلك ، بحيث يعاد النظر في نظر التعامل مع هذا العلم ليصبح بالامكان استبداله بعلم الاقتصاد الاسلامي .

ومن هنا كان التخطيط لتكون قاعدة البحوث التي تناولها المؤتمر الأول قاعدة عريضة شملت موضوعات رئيسية تسع هي :

- مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي .
- حصر المراجع المعاصرة في الاقتصاد الإسلامي .
- سلوك المستهلك والمنشأة في الاقتصاد الإسلامي .
- دور الدولة الإسلامية في الاقتصاد المعاصر .
- التنمية الاقتصادية في الاطار الإسلامي .
- الزكاة والسياسة المالية .
- بنوك بلا فوائد .
- التأمين في اطار الشريعة الإسلامية .
- التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية .

وقد زود الباحثون الذين وقع عليهم الاختيار بتفاصيل كافية عن الموضوعات التي استندت اليهم للاسترشاد بها . وقد اخضعت البحوث التي وردت الى عملية تقويم علمي على مرحلتين وذلك للاطمئنان على الجودة : الاولى داخلية قامت بها لجنة مشكلة من ثلاثة اقتصاديين من قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والادارة ، والثانية خارجية قامت بها لجنة مشكلة من اربعة اقتصاديين مرموقين من خارج الجامعة .

وقد بلغ عدد البحوث التي القيت في المؤتمر قرابة الخمسين بحثاً كتب نصفها - على وجه التقرير - بالعربية ، والنصف الآخر بالإنجليزية .

ولقد كانت الغاية من تنوع البحوث طرح ابعاد المشكلة في الحالات المختلفة لعلم الاقتصاد اولاً ، ثم ثانياً توفير مادة علمية تصلح كأساس يمكن الاعتماد عليه لتدريس بعض مواد في الاقتصاد الإسلامي .

وما من شك في ان هذه البحوث على تنوعها تعتبر بحق ثروة علمية هائلة ، بحيث يمكن القول بان الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الإسلامي تدريساً وبحثاً ، قد اخذ مساراً جديداً متميزاً بعد المؤتمر ، اذ تقرر تدريس الاقتصاد الإسلامي في جامعات اسلامية عديدة في باكستان وتركيا وعدد آخر من الجامعات العربية . واصبحت جامعات تشجع طلاب الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه على تحضير اطروحتهم في احدى موضوعات الاقتصاد الإسلامي . واصبحت بعض مراكز البحث - على نذرتها في العالم الإسلامي - تنشيء وحدات بحث تنكب على التأصيل في الاقتصاد الإسلامي .

وعندما تقرر طبع بحوث المؤتمر شكلت لجنة للإشراف على اختيار البحوث وقد اختارت اللجنة ستة وعشرين بحثاً أكثر من نصفها بالعربية والباقي بالإنجليزية.

وفي معظم الأحوال طبقت اللجنة المعايير الصحيحة للانتقاء ولم تشذ عن هذه المعايير إلا في حالات خاصة قليلة. وقد طلبت اللجنة إلى الباحثين إعادة النظر في بحوثهم على ضوء المناقشات التي تمت في المؤتمر، فاستجابوا لهذه الرغبة الغالبية، ولم يفلح تذكيرنا المتكرر في حفز الآخرين على الاستجابة، فنشرت بحوثهم كما هي في المؤتمر بعد إعادة الصياغة اللغوية في بعض المواطن الضرورية. وقد اضطررت اللجنة إلى الانتقاء وعدم نشر جميع البحوث لاعتبارات إدارية ومالية وزمانية. مع الحرص - ما أمكن - على نشر بحث واحد على الأقل في كل موضوع من موضوعات المؤتمر التسع.

وتأمل اللجنة - إذا ما تيسر للمؤتمر الموارد البشرية والمالية الملائمة - من المركز أن ييسر طباعة باقي البحوث ولو على شكل استنساخ لتعيم الفائدة منها.

#### بحوث المجلد الصادر باللغة العربية:

وبالنسبة لمجلدنا الصادر باللغة العربية هذا، فإن بحوثه قد وزعت على سبع مجموعات، وفي ما يلي عرض مركز للنقاط التي تناولتها البحوث في كل مجموعة:

##### المجموعة الأولى: منهج ومفهوم الاقتصاد الإسلامي

وقد ورد في هذه المجموعة بحوث ثلاثة: أوها بحث للدكتور محمد صقر عن المفاهيم والمرتكزات، والذي يدور في جملة حول الإطار العام للبحث في الاقتصاد الإسلامي، ويتناول البحث من جهة ما يتناول موقف الإسلام من البساط الاقتصادي، والدور الحركي للعقيدة في استغلال الطاقات الإنسانية. ويعرض البحث للكشف عن دور القيم في التحليل الاقتصادي في كتابات مشاهير الاقتصاديين، ويبين أنه ما من نظرية اقتصادية إلا لها لمسات عقائدية أو قيمة وان التحليل الاقتصادي في الإسلام يستند أساساً على المفاهيم المشتقة من الكتاب والسنة، وهي مفاهيم أكثر موضوعية من غيرها لاعتادها في الأساس على معايير ثابت صحتها بالوحي وأخرى تخضع للاجتهاد البشري. ويتضمن البحث مقارنة بين النظم من زاوية الملكية. وفي النهاية يتناول بالتحليل دور الدولة الاقتصادي في الإسلام.

والبحث الثاني هو للدكتور محمد شوقي الفنجري ويدور بحثه حول المذهب الاقتصادي في الإسلام ومحاولة الكشف عنه بلغة اليوم ومشاكل العصر، وبيان أهم

المبادئ والأصول الاقتصادية التي جاء بها الاسلام ، وأهم خصائص السياسة الاقتصادية الاسلامية . وفي رأي الدكتور الفنجري فانه لا يوجد في الاسلام الا مذهب اقتصادي واحد ، بينما هناك اجتهادات أو تطبيقات أو أنظمة اقتصادية مختلفة تتبدل حسب الازمنة والامكنته . وتحتوي البحث على قائمة قيمة بأهم المراجع القدية وبعض المراجع الحديثة التي تعين الباحث والدارس للاقتصاد الإسلامي .

والبحث الثالث للاستاذ مناع قطان ، وفيه يرى ان مفهوم الاقتصاد الاسلامي يرتكز على دعائم اساسية بينها حسب رأيه في الملكية والاستخلاف ، وهو يرى ان الاسلام يتميز عن غيره ببراعاته اعتبارات الفطرة في اباحة التملك الفردي مع مراعاة الواجب الاجتماعي . والحرية الاقتصادية في الاسلام منضبطة بنطاق الحلال والحرام والقيم الاخلاقية ، بحيث ينفع المجال للأفراد للإبداع ولكن في اطار السياسة العامة الاسلامية وهو تحقيق التوازن والتكافل في المجتمع . وفي هذا يختلف الاسلام جذرياً عن الرأسمالية والاشتراكية .

### المجموعة الثانية: المصلحة الاجتماعية والثمن العدل

وتحتوي هذه المجموعة على بحثين : احدهما : الثمن العدل للدكتور حسن بلخي ، ويطرح فيه بعض القضايا الهامة حول الندرة والوفرة وتقسيمات عناصر الانتاج وفكرة الثمن العدل ، وإن كانت الاجابات على هذه القضايا ما زالت في حاجة الى تحيص شاق ، الا ان طرحها قد يفيد من حيث توجيه العناية اللائقة بها .

والبحث الثاني في هذه المجموعة للدكتور محمد انس الزرقاء ، ويبين فيه ان دالة المصلحة الاجتماعية (ذات الأهمية البالغة في التحليل الاقتصادي الحديث وفي نظرية السياسة الاقتصادية) قد صاغها بالنسبة للنظام الاسلامي الإمام الغزالى الشاطى قبل حوالي ثمانية قرون مما يعتبر سبقا فكريا بارزا في ميدان العلوم الاجتماعية .

ثم يستند د . الزرقا الى مفاهيم تلك الدالة والى نصوص اسلامية عديدة ليحلل بعمق جانباً فريداً في دالة المنفعة للمستهلك المسلم هو جانب العلاقة بين الاستهلاك في الدنيا وثواب الآخرة .

### المجموعة الثالثة: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

وتقتصر هذه المجموعة على بحث الاستاذ محمد المبارك الذي يعالج موضوع تدخل الدولة في الاسلام ، وفيه يبين التطور الذي مرت به الدولة من حيث سلطتها الاقتصادية وكيف ان التدخل في الرأسمالية جاء وليد الصراع بين الفئات والهيئات

الاجتماعية ، وان الهيمنة الاقتصادية للشيوخية جاءت كرد فعل للظلم الاجتماعي . بينما التدخل في الاسلام يتصرف بالمرونة والحركة والعدالة ولا يخل بالشاط الفردي ولا يضيئ حقوق الجماعة ، فهو إذن ضمني في الاسلام وليس وليد صراع طبقي او ضغط اجتماعي . ويرى الاستاذ المبارك ان العالم الاسلامي المعاصر وهو عالم نام ليس له الا التوجه الى تلك المبادئ الثابتة للتتدخل في نصوص الاسلام التشريعية وتاريخه الأول ، والتي لاتزال صالحة للتكييف والتطبيق لما لها من مرونة وعمومية تجعلها الوحيدة القادرة على معالجة مشكلات العدالة .

#### المجموعة الرابعة: الزكاة والضرائب

تضم هذه المجموعة بحوثاً ثلاثة ، اولها بحث الدكتور يوسف القرضاوي وفيه يكشف عن دور الزكاة في معالجة المشكلات الاقتصادية ومن ابرزها الفقر . والناس جميع الناس من مسلمين وغير مسلمين - الذين يعيشون في كف الدولة الاسلامية- يعيشون في طمأنينة شاملة ، والزكاة من أهم مقومات الطمأنينة ، فهي تسد انواع الحاجات الناشئة عن العجز الفردي ، او الخلل الاجتماعي او الظروف الطارئة كأن يصاب انسان في ماله او تجارتة او يقع في دين . والزكاة التي تتولى الدولة جمعها وانفاقها في مصارفها لها اهداف اخرى اذ انها تعين على تقليص الفجوة في توزيع الدخل . ولذا فهي تعتبر في المجتمع الاسلامي من أهم عوامل الحركة الاقتصادية اذ هي تدفع الى مزيد من النمو في الوقت الذي تعمل فيه على تحقيق مزيد من العدالة الاجتماعية .

وفي بحث فكرة العدالة الضريبية في الزكاة ، يحاول الدكتور عاطف السيد ان يفسر ظاهرة التهرب في النظام الضريبي الوضعي ، بينما لا توجد هذه المشكلة بالنسبة للزكاة ، ويبين أن ما توصلت اليه النظرية الحديثة للضريبة من شروط لكي تكون الضريبة عادلة وناجحة ومقبولة ، هو جانب يسير فيما يتوافر للزكاة من مزايا ، مما يجعلها اكثر احكاماً واقدر على تحقيق الوفرة والعدالة ، فالزكاة حق من حقوق الله ، تطور أداؤها من صدقة الى ان أصبحت تكليفاً اجبارياً بنص القرآن الكريم ، ودافعها مقتني بصحتها ، فهي تجبي للصالح العام وليس للمنافع الخاصة وعبءها ليس مرهقاً ، وبرئت من عيوب الا زدواج والراجحة ويستصرخ الدكتور السيد في نهاية بحثه المسلمين ان يجعلوا الزكاة اساس بنائهم المالي .

وللتفكير المالي والمحاسبي دور هام في تطبيق الزكاة وهو محور بحث الدكتور محمد سعيد عبد السلام ، اذ يرى ان من واجب الختصين في علوم التنظيم المالي والمحاسبي

ان يقدموا لأهل الاجتهد الشرعيين افكارهم وخبراتهم ، وذلك لجعل تطبيق أحكام الزكاة تم في امثل صورة . وللتدليل على اهمية مثل هذا التزاوج بين الفقه والفن المالي والمحاسبي ، تحليل الألوان المستحدثة في صور المال ، وضرورة استنبطاط حكم الشريعة في مدى خصوصيتها للزكاة من عدمه وكيفية تطبيق ذلك . اذ برزت اليوم نشاطات اقتصادية عديدة لم تكن معروفة في السابق تفرض نفسها على المشرع ليرى كيف يمكن ان تزكي بصورة تتحقق بها حكمة الله في فرض الزكاة .

#### المجموعة الخامسة: البنوك غير الربوية

وفيها بحث للدكتور احمد النجار عن البنوك الربوية كبديل للنظام المصرفي الربوي ، وكيف يمكن لتلك المصارف ان تقوم بالعمليات المصرفية بحيث تتماشى مع الشريعة الاسلامية . وقد خصص القسم الاول من البحث لطرح افكار عامة عن المشكلات النظرية والعملية التي تواجه اشتقاء نظرية اقتصادية اسلامية .

#### المجموعة السادسة: التأمين في إطار الشريعة الاسلامية

وتتضمن المجموعة السادسة ثلاثة بحوث تتناول موضوعا شائكا دار حوله جدل طويل لم ينتهي بعد ، وهو التأمين ، اذ يرى الاستاذ مصطفى الزرقاء في بحثه عن نظام التأمين و موقفه في النشاط الاقتصادي ان شركات التأمين الاسترбاحي تعالى في الارباح وتستثمر اموالها بالربا ، ولكن هذا - ان وقع - لا يجعل نظام التأمين ذاته مخالفًا للشريعة ومحرما . فال صحيح - حسب رأيه - وجوب النظر الى كل عقد على حدة . وعليه فإنه يرى ان جميع انواع التأمين التعاوني البدائي او التعاوني التبادلي او الاسترбاحي ، او كان التأمين على الاشياء ، او من المسؤولية او تأمين ما بعد الموت - المسمى بالحياة - مقبولة شرعاً لأنها تحقق التعاون وتعين في درء الاخطار . وفي هذا البحث رد على شبئات الفهار والرهان والربا والجهالة والغرر .

اما الدكتور حسين حامد حسان فيدير بحثه للرد على القائلين بحل التأمين الاسترбاحي . اذ يرى ان الجائز للتأمين قد تركوا الحكم على واقع العقود المعاصرة وشغلوا انفسهم بعقود وهمية بنوا عليها احكاماً مخالفة للشريعة .

ويسوق الباحث عدة تحريجات شرعية لاثبات حرمة التأمين الاسترбاحي ، اهمها ان عقود التأمين هي معاوضات مالية يدخلها الكثير من الغرر وليس هي من قبيل التبرع . ويخلص الى ان التأمين التبادلي الذي تقوم به الجمعيات التعاونية هو الذي يحقق المقصود من التأمين وهو توقي المخاطر وتحقيق التضامن والتعاون .

ويبين الدكتور جلال الصياد في مجده اوجه التشابه بين القمار والرهان والتأمين ، ويفسر رأيه مستخدماً قانون الاعداد الكبيرة ونظرية الاحتمالات ، ويبيّن كيفية حسابات قسط التأمين ، لينتهي الى القول بأنه لابد من وضع نظام بديل للتأمين الشائع حالياً والذي تدور حوله الشبهات ، ويقترح ان يشترك في صياغة النظام البديل علماء شرعيون واقتصاديون واحصائيون .

#### **المجموعة السابعة : التعاون الاقتصادي :**

وفيها بحث واحد للسيد حسن عباس زكي عن التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية ، وفيه يقدم عرضاً سرياً لبعض المشاكل التي تواجهها الدول الاسلامية في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي يرد اسبابها الى العزلة ، والتقوّق في اطار اقليمي ضيق ، وبين ان التكامل الاقتصادي هو السبيل الى استغلال افضل للموارد المالية والبشرية والطبيعية والاسراع في عملية التصنيع والتطوير الزراعي ، مما سيساعد على تخلص اقتصاديات الدول الاسلامية من نير التبعية لاقتصاديات الدول الصناعية . وينصح بضرورة اهتمال فرصة وجود الثروة البترولية قبل فوات الاوان .

#### **بحوث المجلد الصادر باللغة الانجليزية :**

اما المجلد الصادر باللغة الانجليزية فيتولى تحريره الاستاذ خورشيد احمد مدير المؤسسة الاسلامية في بريطانيا ، ويتضمن اثنى عشر بحثاً هي :

- ١ - الدكتور محمد انس الزرقا الاقتصاد الإسلامي وافكار عن النهج
- ٢ - الدكتور منذر قحف سلوك المستهلك
- ٣ - الدكتور محمد عمر شابردا دولة الرفاهية في الاقتصاد الإسلامي
- ٤ - الدكتور فضل الرحمن فريدي الرزكاة والسياسة المالية
- ٥ - الدكتور محمد عزيز بعض الملاحظات النظرية والعملية
- ٦ - الدكتور اعجاز شفيع جيلاني حول البنوك غير الربوية
- ٧ - الاستاذ خورشيد احمد الاطار السياسي للاقتصاد الإسلامي
- ٨ - الدكتور معبد الجارحي الاسلام والتنمية الاقتصادية الكفاءة النسبية لاقتصاد نceği يختلوا من الربا

٩ - الاستاذ محمود ابو السعود

١٠ - الدكتور ضياء الدين احمد

١١ - الدكتور نجاة الله صديقي

١٢ - الدكتور صباح الدين زعيم

البنوك غير الربوية  
التعاون الاقتصادي بين الدول الاسلامية  
حضر المراجع المعاصرة في  
الاقتصاد الإسلامي  
حضر المراجع المعاصرة في  
الاقتصاد الإسلامي .

وبنشر هذين المجلدين سيجد القارئ الملم بالعربية وبالانجليزية تكاملاً في البحوث ، اذ جاءت منسجمة مع كامل الموضوعات التسع الرئيسية التي تناولها المؤتمر الاول .

وتجدر الإشارة ، على ان بعض الموضوعات التي لم تغط في احد المجلدين قد غطيت في المجلد الآخر ، وعلى سبيل المثال فان موضوع التنمية الاقتصادية في الاسلام لم ينشر مستقلاً في المجلد العربي ، لكنه منشور في المجلد الانجليزي ، بينما موضوع التأمين لم ينشر في المجلد الانجليزي لكنه منشور في المجلد العربي .

ولابد من كلمة وفاء للأخوة الذين كان لعونهم فضل كبير بعد توفيق الله في اخراج هذا المجلد ، الدكتور عمر عبدالله نصيف والدكتور محمد عمر الزبير ، والدكتور غازي مدني ، والدكتور حسن ابو ركبة ، والدكتور عبد الحميد ابو سليمان ، والاخوة اعضاء اللجنة المشرفة ، والاستاذ خورشيد احمد والدكتور محمد عمر شابرا والدكتور محمد سلطان ابو علي ، ومن اسرة المركز الدكتور محمد نجاة الله صديقي والدكتور محمد انس الزرقا ، والدكتور امين شلتوني والسيد يونس شوردي ، والشكر للمعاونة في اعداد قوائم المترشحين ، السيد حسن ششتى والسيد حسن ثابت ، والسيد خورشيد عالم والسيد محمود والي ، والسيد محمد الحليسي والسيد محمود الانصارى ، ونضال صقر ، والشكر لزوجي زليخة ابو ريشة التي قامت بالمراجعة اللغوية لجميع البحوث العربية التي قدمت للمؤتمر الاول ، وكذلك مراجعة البحوث الواردة في هذا المجلد .

والأمانة تقضي توجيه أحر الشكر الى العشرات -والذين لا يتسع هذا الحيز الضيق لنشر اسمائهم جميعاً - من اولئك العاملين في جامعة الملك عبد العزيز الذين واصلوا نهار العمل بليله حتى يخرج المؤتمر بالمستوى اللائق الذي ارادته الجامعة ، وحرصت عليه قلوب المؤمنين الحبيبين لللاقتصاد الإسلامي . هؤلاء الذين عملوا عامين

كاملين في التحضير للمؤتمر لهم احجزل الشكر مقرورناً بالرجاء من العلي القدير ان يحيتسب لهم عملهم هذا في موازينهم يوم العرض عليه .

والمركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الاسلامي اذ يقدم هذا المجلد العربي - وزميله باللغة الانجليزية - ليرجو من الله ان تكون البحوث الواردة ذات نفع لجميع المهتمين بقضايا الاقتصاد الاسلامي ، وان يكون نشرها حافزاً يبعث في النفوس المتلهفة لصياغة نظام اقتصادي عالي جديد يحقق الرخاء والعدالة للبشر ، مزيداً من العزم لتعزيق الدراسات والبحوث الجادة .

كما يأمل المركز من الاخوة اساتذة الجامعات والعلماء والباحثين والمفكرين أن يتذكروا بتزويد المركز بما يتلاءى لهم من انتقادات او تعليقات او تصويبات للبحوث المنشورة ، اذ سنجاول ان نضيفها على شكل ملحق لكل بحث ، وذلك عند صدور الطبعة الثانية بمشيئة الله تعالى . كما نرجو من الاخوة الذين لم ترد اسمائهم في الملحق رقم (٢) المنشور في نهاية هذا المجلد ، والذين اشترکوا فعلاً في المؤتمر ان يتذمروا لنا عنده السهو والتقصير ، ويزودونا بأسمائهم لنضمهما الى قائمة المشترکين في الطبعة الثانية ، اذ اننا اجهدنا ما وسعنا الجهد ان نحصر اسماء المشترکين من ملفات المؤتمر ، ونحسب اننا قصرنا في عملنا .

ونسأل الله لنا ولهم التوفيق والسداد فهو نعم المعين .